تقرير غولدستون والمصالحة الوطنية

رحبت حكومة حماس في غزة بالبعثة الدولية برئاسة القاضي ريتشارد غولدستون وهو من جنوب إفريقيا كما أنه يهودي ويحظى بتعاطف مع الصهيونية ، حيث إنه كلف من قبل «مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة» بالتحقيق في أحداث قطاع غزة ، أي في الحرب العدوانية التي شنتها إسرائيل على القطاع في نهاية عام ٢٠٠٨ وإلى بداية ٢٠٠٩ ولمدة ثلاثة وعشرين يوماً.

وقامت حكومة حماس بتسهيل عمل اللجنة والتي قامت بالاجتماع مع المعنيين من الحكومة وشخصيات من المجتمع المدني تمثل مراكز حقوق الإنسان وفاعليات مجتمعية أخرى ، هذا في الوقت الذي رفضت إسرائيل استقبال اللجنة المذكورة .

كان هناك في البداية تحفظ يقترب من حالة الشك من قبل حماس فيما يتعلق باللجنة ، حيث برزت بعض التصريحات غير المشجعة ، وذلك امتداداً لمنهج البعثات الدولية الذي كانت نتائجها تساوي بين الجلاد والضحية[1] .

وهذا ما تم التصريح به من قادة حماس على ضوء إعلان نتائج التحقيق ، حيث تمت إدانة حركة حماس أيضاً بسبب إطلاقها للصواريخ على قرية استيطانية إسرائيلية جنوب إسرائيل « سديروت » ، أدت إلى استهداف « سكان مدنيين » على ما جاء في التقرير .

ولكن معظم محتويات التقرير تضمنت إدانة واضحة للممارسات الإسرائيلية

(١) تصريح اسماعيل رضوان القيادي في حركة حماس – شبكة فلسطين للحوار بتاريخ ٩/ ١٠/ ٢٠٠٩

حيث استخدمت إسرائيل شتى أنواع الأسلحة بما في ذلك الفسفور الأبيض والطائرات والدبابات ، والبوارج البحرية في حرب شاملة استهدفت تدمير البنية التحتية والقاعدة المؤسساتية من مدارس وشبكات طرق وعيادات ودور عبادة وبيوت ومقرات أمنية ووزارية وصلت إلى ما يقارب الـ ٤٠ ألف مبنى .

كما تم استهداف المدنيين ، حيث أن ثلث الشهداء كانوا من الأطفال. وقد أوقعت الحرب خسائر كبيرة استشهد فيها حوالي ١٥٠٠ شهيد وجرح حوالي ٦٠٠٠ جريح ، إضافة إلى نتائج الكارثية على البنية التحتية والمصانع والمزارع ومصادر الإنتاج المختلفة[١] .

عملت منظمات حقوق الإنسان بمهنية رفيعة ، حيث وثقت نتائج العدوان وحصلت على شهادات من أسر الضحايا ، وقدمت شهاداتها الموثقة للقاضي غولدستون وفريقه المكلف.

جاءت نتائج التقرير لصالح شعبنا بصورة نسبية باستثناء الإدانة الجزئية للصواريخ ، إلا أن التقرير اعتبر العدوان الإسرائيلي وممارساته انتهاكات تصل إلى «جرائم حرب» و«جرائم ضد الإنسانية» .

انتظرت مراكز حقوق الإنسان وباقي فاعليات شعبنا السياسية والاجتماعية ، لحظة نقاش التقرير في لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في جلسته المنعقدة في ٤/ ٩/ ٢٠٠٩ ، وكانت المفاجأة الصادمة ، قيام البعثة الفلسطينية بإبلاغ الأطراف المشاركة في الجلسة عن رغبتها في تأجيل البت في التقرير إلى الجلسة القادمة والتي ستعقد في آذار/ مارس ٢٠١٠ .

---

(١) د. الطباع ، ماهر ماذا بعد الحرب على قطاع غزة – مدونة «الاقتصادي الفلسطيني»، بتاريخ ٨/ ٨/ ٢٠٠٩

رفضت حركة حماس هذه الخطوة واستنكرتها واعتبرتها ليس فقط خطأ بل خطيئة وجريمة ، وحاولت تكتيل باقي مكونات المجتمع من قوى سياسية ومجتمع مدني باتجاه إدانة هذه الخطوة من قبل السلطة الفلسطينية .

ارتبكت السلطة بسبب موقفها الخاطئ وصدرت تصريحات متناقضة من شخصيات نافذة بها ، والتي كشفت عن عمق الأزمة وغياب العمق المؤسساتي المنظم والاعتماد على الآلية الفردية أو في إطار مجموعة صغيرة جداً فيما يتعلق بصنع القرار .

وقد اضطرت السلطة أمام الضغط الشعبي للتراجع عن موقفها وقد قامت بطلب عقد جلسة استثنائية لمجلس حقوق الإنسان تمت بتاريخ ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٩ ، وقد تم التصويت لصالح تبني التقرير بـ ٢٥ عضوًا وامتنع عن التصويت ١١ عضوًا وصوت بالرفض ٦ أعضاء .

كان تبنى توصيات التقرير التي تدعو لمحاكمة قادة إسرائيل كمجرمي حرب أمام المحاكم الدولية انجازاً واختراقاً نوعياً لصالح شعبنا وحقوق وأسر الضحايا .

استخدمت حركة حماس حجة تأجيل جلسة التقرير في المرة الأولى كمبرر لعدم التوقيع على ورقة المصالحة الفلسطينية المقدمة من مصر ، حيث اعتبرت أن الأجواء تم تسميمها من خلال قرار السلطة تأجيل البت في التقرير ، وقد كان من المتوقع أن يجري التوقيع على الورقة في ٢٥/ ١٠/ ٢٠٠٩ في احتفال تشارك فيه كافة القوى والفاعليات السياسية الفلسطينية على أن يتم التوقيع من قبل حركتي فتح وحماس في ٢٠/ ١٠ بصورة مشتركة .

وإذا كانت حركة حماس وحكومتها في غزة محقة في استنكارها وإدانتها لموقف السلطة القاضي بتأجيل التقرير ، خاصة أنه في الجلسة الأولى كان الموقف الفلسطيني

يحظى بأغلبية الأعضاء وبرفض مجموعة صغيرة من الدول، إلا أنه أخذ على حركة حماس الاستثمار الفئوي لهذا الموقف الفلسطيني الرسمي الذي أدين شعبياً من العديد من الكتاب والمثقفين والصحفيين وفاعليات المجتمع المدني والقوى السياسية ، واضطرت من خلالها السلطة للتراجع وقام الرئيس عباس بتشكيل لجنة تحقيق لمعرفة المسؤول عن هذا القرار ، وقد نظر لهذه اللجنة بوصفها محاولة لامتصاص النقمة الشعبية ليس إلا .

وقد كان مبرر موقف حماس من رفض التوقيع ، حيث إنها اعتبرت أن هناك عبارات أضيفت وأخرى سقطت من مضمون ومتن الورقة المصرية للمصالحة ، وطلبت إعادة فتحها للنقاش مع القيادة المصرية ليستأنف التوقيع بعدها .

وقد حاولت حركة حماس في قطاع غزة مد جسور من العلاقة الحميمة مع نشطاء المجتمع المدني ورموزه وقد قامت بشرح أسباب عدم قيامها بالتوقيع في لقاء ضم بعض هذه الرموز في إطار «لجنة الوفاق والمصالحة الوطنية» وغيرها من هيئات وعناصر ورموز منظمات المجتمع المدني ،لناشطة في المجالات الخدمية والحقوقية المختلفة.

كان هدف توجهات قادة الحركة الإيجابية تجاه قادة منظمات المجتمع المدني يتجسد بالعمل على كسر العزلة بسبب موقف حماس الرافض للتوقيع على ورقة المصالحة ،ومحاولة إيصال رسائل إلى مصر و المجتمع الدولي باستمرارية تمسك الحركة بخيار المصالحة الوطنية ، علماً بأن الحركة معنية بفتح العلاقة مع الأوساط الدولية بهدف كسر الحصار عليها وبالطبع عن قطاع غزة ولكي يتم الإقرار بها كواحدة من الفاعليات الشرعية والرسمية في الخارطة السياسية الفلسطينية وفي بنية النظام السياسي الفلسطيني وبالتالي فإن العلاقة مع منظمات المجتمع المدني ربما

تشكل مدخلاً إلى هذا الاتجاه، وفق اجتهادات رموز الحركة .

ويذكر أن حركة حماس ومنذ فترة وخاصة بعد فوزها في المجلس التشريعي بانتخابات عام ٢٠٠٦ قد أبقت على محاولة فتح قنوات من العلاقة مع شخصيات وقوى ومنظمات من المجتمع المدني في العالم ، والتي كانت تصل إلى قطاع غزة في إطار مجهودها لفك الحصار الجائر عن القطاع ، كما حاولت شخصيات مقربة من الحركة مثل د. أحمد يوسف والذي يعمل مستشارً لرئيس الوزراء أ. اسماعيل هنية ووكيل لوزارة التخطيط التابعة لحكومة حماس في غزة ، كانت له مبادرات واتصالات مع أوساط أوروبية مختلفة بهدف تقريب وجهات النظر بين حماس والمجتمع الدولي ، خاصة فيما عرف باسم «وثيقة يوسف » والتي تم طرحها في لقاءات غير رسمية مع بعض الأوروبيين ليتم إيصالها إلى الإسرائيليين وللإدارة الأمريكية والتي تضمنت مشروع الهدنة طويلة الأمد بين حماس وإسرائيل ، حيث اعتبرت هذه المحاولة وغيرها من المحاولات وسيلة لتجاوز الحصار المفروض على الحركة ومن أجل تحقيق اختراق بالعلاقة ما بين الحركة والمجتمع الدولي .

علماً بأن «مشروع يوسف » اعتبر في نظر المراقبين أنه يقترب من مشروع الدولة ذات الحدود المؤقتة وبالتالي فهو لا ينسجم مع أهداف الحركة الوطنية الخاص بإقامة الدولة المستقلة في حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧، بما يتضمن حق العودة وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤ [١].

وفي ذات الاتجاه برزت تصريحات واضحة من قبل السيد / خالد مشعل أعلن بموجبها تبني حركة حماس لمشروع إقامة الدولة الفلسطينية في حدود الرابع من

(١) نص وثيقة د.. أحمد يوسف حول صيغة التسوية التي توصلت إليها حماس مع بعض المبعوثين الأوروبيين – مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات بتاريخ ٢٤/ ١٢/ ٢٠٠٦

حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧ بما يضمن حق العودة أيضاً ، والذي اعتبره المراقبون[١] متطابقًا مع برنامج م . ت . ف .

وبالتالي فإن الصراع لم يعد برنامجياً خاصة بعد إيقاف حماس لعملياتها المسلحة وضبطها للحدود في قطاع غزة وفي سياق تنفيذ تهدئة غير معلنة وذلك بعد انتهاء العدوان على قطاع غزة ، وبالتالي فقد بات واضحاً أن الخلاف والتفاوض بين حماس وفتح هو صراع على السلطة بصورة رئيسية مع العلم أنها سلطة منزوعة السيادة ولا تملك مقوماتها .

(١) خالد مشعل : نقبل بدولة فلسطينية على حدود عام١٩٦٧ ولن نعترف بإسرائيل – صحيفة «الشعب» اليومية بتاريخ ٢٢/ ٤/ ٢٠٠٨.

obeikandl.com